10

تعريفة عام 1842 وأثرها على الأوضاع السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية

The tariff of 1842 and its impact on the political situation in the United States of America

م.م. فرح محمود شاكر

Farah Mahmood Shakir

farah.m.shakir@aliraqia.edu.iq

المقدمة

شهدت الولايات المتحدة الامريكية منذ تأسيسها عام 1776 احداث سياسية واقتصادية مختلفة وكان جلها تحت تأثير المصالح الحزبية ومصالح المناطق الجغرافية الرئيسة للولايات المتحدة ، وكانت العوامل الرئيسة المؤثرة في هذا الجانب هي العوامل الاقتصادية التي تحدد بوصلتها التعريفات الجمركية ، المؤثرة بشكل كبير على مصالح شطري البلاد (الولايات الشمالية والولايات الجنوبية) ولكن بشكل متناقض، فقد اعتاد الجنوب على الاستيراد من الخارج ولا سيما بريطانيا، وبالتالي فأن التعريفة الحمائية التي تتسم برفع الرسوم الجمركية على الواردات ، تؤثر بشكل سلبي على وضعهم الاقتصادي ، وعلى العكس من ذلك فان التعريفة الحمائية تخدم مصالح الولايات الشمالية الصناعية ، التي تهدف بشكل دائم الى حماية منتوجاتها المحلية بوجه المنتوجات الأجنبية المستوردة .

إن الهدف من هذا البحث هو تتبع، بقدر ما يمكن القيام به، التأثير الاقتصادي لتشريعات التعريفة الجمركية لعام 1842 على الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي سبقت الحرب الأهلية الامريكية ، والتي شهدت صراعات حزبية ومناقشات مستمرة من اجل إقرار تعريفة تناسب مصالحها بغض النظر عن المصالح العامة للبلاد، ولمقتضيات طبيعة الموضوع وتشعباته تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسة وبحسب إطار التسلسل الزمني للأحداث، تطرق المحور الأول الى السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة والكساد المالي حتى عام 1842، فيما عالج المحور الثاني المناقشات الحزبية وإقرار تعريفة عام 1842 وبنودها، وتناول المحور الثالث اثر التعريفة على الأوضاع السياسية والاقتصادية .

الملخص

تأثر الاقتصاد الأمريكي بشدة بالازمة الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية في منتصف ثلاثينات القرن التاسع عشر ، في ظل وجود تعريفة جمركية حمائية تم إقرارها في عام 1832 ، وهذا ما دفع المشرعون الامريكيون في الكونغرس الى إيجاد حل ضروري لمعالجة الازمة الاقتصادية ، ووجد هؤلاء ان الحل يكمن في إقرار تعريفة جمركية جديدة ، وفق الاتفاق السابق في عام 1832 الذي نص على إيجاد تعريفة بديلة بعد مضي عشر سنوات ، وحينما تم

إقرار التعريفة الجديدة لعام 1842 اعترض عليها ممثلي الولايات الجنوبية في الكونغرس مثلما اعترضوا على التعريفة السابقة ، كونها لم تختلف كثيراً عن سابقتها فيما يخص الرسوم الجمركية المرتفعة على المنتجات المستوردة ، لذلك تمت تسميتها بـ " التعريفة السوداء" لشدة تأثيرها السلبي على الاقتصاد الجنوبي ، ولم تحل هذه المشكلة حتى تم إقرار تعريفة عام 1846 .

الكلمات المفتاحية : (الاقتصاد الأمريكي – التعريفة الجمركية – الكساد الاقتصادي – الكونغرس – الصراعات الحزبية)

Abstract

The American economy was severely affected by the economic crisis that the United States of America witnessed in the mid-1830s, in light of the presence of a protective customs tariff that was approved in 1832, and this is what prompted American legislators in Congress to find a necessary solution to address the economic crisis, and they found that the solution lies In approving a new customs tariff, in accordance with the previous agreement in 1832, which stipulated the creation of an alternative tariff after ten years, and when the new tariff of 1842 was approved, representatives of the southern states in Congress objected to it just as they had objected to the previous tariff, since it did not differ much from the previous one in terms of It concerns high customs duties on imported products, so it was called the “black tariff” due to its severe negative impact on the southern economy. This problem was not solved until the tariff was approved in 1846.

Keywords: (American economy – customs tariffs – economic depression – Congress – partisan conflicts)

أولا: السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة والكساد المالي حتى عام 1842

منذ ان نالت الولايات المتحدة الامريكية استقلالها عام 1776، تشكل معسكران أيديولوجيان في الولايات المتحدة حول مسألة السياسة التجارية، فقد فضل القوميون الاقتصاديون الحمائية لتشجيع الصناعات الأمريكية المحلية، والمقصود بالحمائية هي سياسة اقتصادية لتقييد الواردات من البلدان الأخرى، من خلال أساليب مثل التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة، وحصص الاستيراد، ومجموعة متنوعة من اللوائح الحكومية الأخرى ، وقد تشكلت معتقدات القوميون الاقتصاديون الأساسية من خلال كتابات المفكرين الاقتصاديين مثل ألكسندر هاملتون [1] Alexander Hamilton ، وفي المقابل، عارض التجار الأحرار الذين يدعون إلى مبدأ عدم التدخل تلبية أي مصالح اقتصادية خاصة على الإطلاق، بحجة أن السياسة التجارية التمييزية تنتهك المثل الأمريكية [2].

وبحلول عام 1842، كانت هاتان المدرستان الفكريتان راسختين في الثقافة السياسية الأمريكية ، والأهم من ذلك، وجود أرضية مشتركة بين المجموعات الحزبية المتعارضة ، فقد اعترف كل من التجار الأحرار وأنصار الحماية بالحاجة إلى تعريفة جمركية جديدة ، كونه مصدر الإيرادات الرئيسي للحكومة الفيدرالية طوال القرن التاسع عشر ، ومع ذلك، جادل السياسيين المدافعين عن التجارة الحرة بأن معدلات التعريفة الجمركية يجب أن تكون منخفضة قدر الإمكان وبمعدل قياسي لجميع السلع المستوردة ، ومن ناحية أخرى، استخدم أنصار تدابير الحماية من الفدراليين [3] Federalists حجة "الصناعة الوليدة" للدعوة إلى فرض رسوم أعلى على بعض السلع التي تنافس بشكل مباشر الصناعات الأمريكية الناشئة ، التي تعد حيوية للمصالح الوطنية [4] .

شهدت الولايات المتحدة الامريكية منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر تذبذبا كبيرا في سياسة التعريفات الجمركية ، وكانت هناك أيضًا تقلبات كبيرة في مسار التجارة والصناعة الامريكية التي تأثرت كثيرا بالتعريفات الجمركية وقيمتها، من ناحية الانخفاض او الارتفاع ، فقد نتجت عن التعريفة المنخفضة تعريفة حمائية، والتي خلفتها بدورها تعريفة منخفضة أخرى، وغالبًا ما يُعتقد أن

التغيرات في معدلات الرسوم والتقلبات في التاريخ الصناعي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقيمة التعريفة ، وقد أرجع أنصار تدابير الحماية الرخاء الاقتصادي إلى التعريفات العالية، والكساد إلى التعريفات المنخفضة [5].

بدأ النزاع بين انصار الحماية وانصار التعريفة المنخفضة في الولايات المتحدة منذ إقرار تعريفة عام 1832 ، الإجراء الحمائي الذي اقره حزب الويك [6] Party Whig ، والذي وضع نظام الحماية في شكل كان يأمل أنصاره في الاحتفاظ به بشكل دائم، وفرضت رسومًا عالية على سلع القطن والصوف والحديد والمواد الأخرى التي كان من المفترض أن تطبق عليها الحماية، أما بالنسبة للسلع غير المنتجة في الولايات المتحدة، فقد فرض على البعض منها رسوم منخفضة، كما هو الحال على الحرير، والبعض الاخر لم يتم عليها أي رسوم كما هو الحال في الشاي والقهوة [7].

تم التصويت لصالح التعريفة الجديدة في الكونغرس في عام 1832 ، ونصت على خفض الرسوم على عدد من المنتجات ، ما ادى الى اعتراض الولايات الجنوبية ، واعتبروه اجراء غير عادل لصالح الولايات الشمالية ضد مصالح الجنوب، والسبب في ذلك ان تعريفة عام 1832 لم تخفض الرسوم المفروضة على المواد المصنعة والمستوردة بشكل كبير ، فقد كانت قيمة التعريفة على المواد وفقاً لتعريفة 1828 [8] إلى 45 % ، في المقابل فقد خفضت تعريفة عام 1832 إلى 35 ٪ فقط [9].

بلا شك أن هذا القانون كان نتيجة لاتفاق بين هنري كلاي [10] Henry Clay وجون كالهون [11] John Calhoun ، زعيمي أنصار تدابير الحماية والتجار الحرة ، فقد مثل كالهون موقف الولايات الجنوبية المتطرف بضرورة تخفيض الرسوم الجمركية إلى مستوى أفقي قدره 15 أو 20 في المائة، في حين مثل كلاي موقف الولايات الشمالية الداعي الى فرض الرسوم العالية على المنتجات المستوردة من خارج الحدود [12].

اثار ذلك استاءت الولايات الجنوبية من نتائج تعريفة عام 1832 فقد كان لها تأثير سيء على الواقع الاقتصادي في الجنوب، ونتيجة لذلك اعتبرت ولاية كارولينا الجنوبية ان التعريفات الجمركية السابقة ومن بينها تعريفة عام 1832 هي تعريفة غير دستورية ، واثر ذلك رفضت ولاية كارولينا الجنوبية العمل بهذه التعريفة الامر الذي أدى الى غضب الرئيس اندرو جاكسون (1829-

1837) Andrew Jackson [13] معتبرا ان كل من رفض التصويت على القانون هو خائن ، لتندلع ازمة البطلان [14] .

عندما طرحت قضية حماية المنتجات المحلية في الولايات المتحدة كان الهدف منها تعزيز الاستقلال السياسي عن طريق جعل البلاد تسد حاجتها بنفسها ، ولذا فقد عملت الحماية الجمركية على حماية الصناعة الامريكية بفرض رسوم مرتفعة على البضائع المستوردة من اوربا ، وبالمقابل لقيت هذه الضرائب مقاومة عنيفة من الجنوب الزراعي وتأزمت هذه المشاكل في عهد الرئيس اندرو جاكسون لدرجة هددت كيان الاتحاد الأمريكي [15] ، وخصوصاً ولاية كارولينا الجنوبية التي اعترضت على تلك الاجراءات التي شعرت منذ امد طويل بأن الحماية تعود بالمكاسب على الصانعين في الشمال بينما يتضرر من ارتفاع الاسعار مزارعي الجنوب ، ولم يلبث مجلسها التشريعي ان اعلن ان تعريفة عام 1832 باطلة وغير دستورية وهددت الولاية بالانفصال فيما اذا اقر الكونغرس استخدام القوة ضدها [16] .

كان على وزارة الخزانة أن تأخذ على عاتقها وضع القواعد المتعلقة بطريقة التحقق من المعادلات القيمة لرسوم محددة وإجراء التخفيضات التي ينص عليها القانون، ومرة أخرى، كانت تخفيضات الرسوم غير منتظمة، ومن ثم فقد كانت الرسوم المفروضة لإحدى السلع المهمة على سبيل المثال ، وهي القضبان الحديدية ، بقيمة دولار ونصف لكل طن، وكان هذا يعادل، بأسعار عام 1832، نحو 95 في المائة، واستمرت تلك الرسوم المرتفعة بصورة معتدلة نسبيا؛ ولكن في الأشهر الستة الأولى من 1 كانون الثاني إلى 1 تموز 1842، انخفضت الرسوم من 65 إلى 20 في المائة [17] .

أدت التعريفة التوفيقية لعام 1832 إلى تخفيض تدريجي لمعدلات الحماية على مدى مدة عشر سنوات، وتضمنت تعهدًا بأنه في نهاية تلك المدة ستعود التعريفة بشكل شبه حصري إلى قياس الإيرادات، تم تعريف المعدلات الحمائية على أنها أي رسوم تزيد عن 20 بالمائة حسب القيمة في مشروع قانون عام 1832، وستنخفض جميع هذه المعدلات بنسبة 10% كل عامين حتى عام 1841، وعندها ستنخفض بمقدار النصف، وفي عام 1842، حتى هذه السمات الحمائية المتبقية سوف تنتهي، وسيكون المعدل القياسي لمعظم الواردات هو 20 في المائة حسب القيمة،

وسيتم إضافة عدد من السلع إلى القائمة الحرة للسلع، التي لا تفرض عليها أي رسوم جمركية على الإطلاق، وكحل وسط تشريعي [18] .

نجحت مقترحات كلاي بشكل جيد للغاية فقد خرجت التعريفات الجمركية من الصورة السياسية على مدى العقد التالي، وكان أمام الصناعات المحمية عدة سنوات لتنمو وتستعد للتخفيضات الكبيرة في الأسعار ، وكان معارضو التعريفات المرتفعة متأكدين من أن الحمائية كانت على طريق الانقراض، ولكن باعتبارها طريقة عملية لتحصيل الرسوم الجمركية، أثبتت تسوية عام 1832 أنها غير ملائمة للغاية، مع تفاقم التعقيدات المصاحبة لهيكلية الأسعار المنخفضة [19] .

إن المعدلات المنخفضة الدائمة المفترضة والتي تم التوصل إليها في عام 1842 ، ظلت سارية في الواقع لمدة بضعة أشهر فقط، وساعدت مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية على إحياء معدلات أعلى إلى حد ما، وكانت وزارة الخزانة في عام 1842 تعاني من نقص حاد في الأموال بسبب برامج الإنفاق المفرطة الذي بدأ في عام 1837 [20] ، كما ساعد الكساد حزب الويك على الفوز في انتخابات عام 1840، واتبع حزب الويك المبادئ الفلسفية لهنري كلاي، الذي فضل درجة من الحماية كوسيلة لتشجيع التنمية الصناعية في الولايات المتحدة، عندما دعا الرئيس جون تايلر (1841–1845) John Tyler [21] إلى اتخاذ إجراءات بشأن النقص في وزارة الخزانة، هيأ اعضاء حزب الويك في الكونغرس انفسهم لوضع قانون بسعر فائدة أعلى ، وعلى هذا الاساس أعاد قانون التعريفة لعام 1842 الجوانب الوقائية العامة لقانون 1832 [22] .

وبعد نهاية مدة حكم الرئيس اندرو جاكسون في عام 1837 تعرضت الولايات المتحدة الى ازمة مالية أحدثت ركودا كبيرا استمر حتى منتصف عام 1840 ، وانخفضت الأرباح والأسعار والأجور في حين ارتفعت البطالة ، وتعود جذور هذه الأزمة لعدة أسباب منها مضاربات القروض في الولايات الغربية، والانخفاض الحاد في أسعار القطن، وفي 10 ايار 1837، علّقت المصارف في مدينة نيويورك عمليات دفع العملات، ورغم انتعاش الاقتصاد لمدة قصيرة في عام 1838، فقد استمر الركود لمدة سبع سنوات تقريبا ، وفقد آلاف العمال وظائفهم ، وصلت نسبة البطالة في بعض المناطق إلى 25٪. وكانت السنوات من 1837 إلى 1844 بصفة عامة سنوات انكماش في الأجور والأسعار [23] .

وعلى هذا الأساس وجد المنتجون والتجار الشماليون صعوبة في التعامل مع مثل هذه التغييرات، فضلا عن أنه تم توجيه إنذار لهم؛ بخصوص التخفيضات ، ولكن من ناحية أخرى، قد يتدخل الكونغرس في أي لحظة لتعديل القانون، لا سيما وان نسبة الـ 20 في المائة، وفقًا لشروط التعريفة السابقة، كان لا بد ان تبقى سارية المفعول إلى أجل غير مسمى، وهو التنازل الذي تم تقديمه للمتطرفين في الجنوب [24] .

بدأت الولايات الشمالية وأعضاء حزب الويك في المقابل ، المطالبة بالحماية من خلال الادعاء بأن التخفيضات التناقصية جعلت مصنوعاتهم المحلية عرضة للمنافسة الأوروبية التي تؤدي الى تكدس المنتوجات التي يتم صناعتها في مصانعهم ، بسبب ما اقرته تعريفة عام 1832 التي نصت على ان يتم تخفيض التعريفة سنوياً حتى تصل قيمتها الى نسبة 20 % في عام 1842 ، وهذا الامر اضر بالصناعة المحلية على حسب ادعاء حزب الويك والتجار الرأسماليين في الشمال [25] .

ارجع كالهون أزمة عام 1837 إلى حقيقة أن الرسوم الجمركية بموجب قانون عام 1832 ظلت مرتفعة للغاية، فقد جلبت الرسوم المرتفعة إيرادات كبيرة وتسببت في فائض في الخزانة، وقد أدى إيداع وتوزيع هذه الأموال إلى التضخم والمضاربة، وفي نهاية المطاف إلى الأزمة الاقتصادية ، ولا شك أن الرسوم المرتفعة كانت أحد أسباب الفائض الحكومي، وبالتالي ساعدت في إحداث الأزمة، وعلى هذا فإن هذا الرأي، على الرغم من عدم اكتماله، يستند إلى أساس أقوى من تفسير كالهون مع عدم اكتماله [26] .

بذل هنري كلاي من ناحية أخرى، كما كان يتوقع، قصارى جهده لإنكار أن قانون 1832 كان له أي علاقة بمشاكل السنوات التي تلت ذلك، وإلى تلك الظروف العامة للمضاربة والائتمان الموسع بشكل غير مبرر والتي تؤدي إلى الأزمات الاقتصادية ، واكد كلاي بأن قانون التعريفة ليس له أي علاقة بهم، وفي الواقع، كانت التخفيضات في الرسوم بموجبها، كما رأينا، طفيفة حتى عام 1840، ولم يكن من الممكن أن تؤثر بأي درجة على حدوث الكساد الاقتصادي ، وحتى لو كانت تخفيضات الرسوم أكبر، وتم إجراؤها في وقت سابق، فمن المحتمل ألا يكون لها أي تأثير، إيجابيًا أو سلبيًا، على التضخم في السنوات السابقة أو على الكساد الذي أعقب ذلك [27].

من الواضح أن الازمة الاقتصادية لعام 1837 كانت ترجع إلى مجموعة مختلفة تمامًا من الأسباب من بينها مشاكل البنوك، والأخطاء المالية لإدارة جاكسون، والتضخم المالي ، وتكثر الإشارات إلى التأثيرات المفترضة لقانون التعريفة الجمركية لعام 1832 ، في أعمال المؤرخين الذين عاصروا تلك الحقبة الزمنية، الذين اكدوا بأنه منذ ذلك الحين توقف بناء الأفران والمطاحن بشكل شبه كامل، وبذلك نجح الرأسماليون البريطانيين الأثرياء في استعادة الرغبة المنشودة، المتمثلة بالسيطرة على السوق الأمريكية الكبرى ، ونتيجة لهيمنتهم على الأسواق الامريكية ، حدثت سلسلة من الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالبلاد [28] .

ثانيا : المناقشات الحزبية وإقرار تعريفة عام 1842 وبنودها

تولت إدارة جون تايلر السلطة في عام 1841، وكان من المقرر تخفيض التعريفة الجمركية في شهر حزيران من العام نفسه، ولسوء الحظ، فقد تزامن التوقيت مع مواجهة الحكومة الفيدرالية لأزمة مالية عميقة، والتي كانت في جزء كبير منها نتيجة لأزمة عام 1837، وقد تُرجم الانكماش الاقتصادي الذي أعقب ذلك إلى انخفاض عدد السلع المستوردة ومبيعات الأراضي الفيدرالية، مما أثر سلبًا على المصادر الأولية للحكومة الفيدرالية، اذ ان الإيرادات الفيدرالية السنوية، التي بلغ متوسطها 35 مليون دولار خلال مدة الولاية الثانية لأندرو جاكسون و26 مليون دولار خلال مدة مارتن فان بورين [29] Martin Van Buren ، وانخفضت بشكل حاد إلى 17 مليون دولار فقط في عام 1841[30] .

تطلب الوضع الاقتصادي اليائس الى إعادة النظر في شروط تعريفة التسوية لعام 1832، ويرجع ذلك أساسًا إلى إلى حقيقة أن التعريفة قدمت 69 بالمائة من إجمالي الإيرادات الفيدرالية في عام 1840 ، وتحتوي مناقشات التعريفة الجمركية في عامي 1841 و1842 على خطاب يؤكد وجود مدارس فكرية متناقضة تتعلق بالحمائية والتجارة الحرة ، علاوة على ذلك، كانت هناك كتل كبيرة من أنصار الحماية والتجار الأحرار في كل من الشمال والجنوب ، وزعم أنصار الحماية أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تزدهر إلا من خلال القوة الاقتصادية، وأن ذلك يتطلب حماية

الصناعات الرئيسية ، ودعوا إلى فرض تعريفة جديدة لزيادة الإيرادات الإضافية وحماية الصناعات المحلية [31] .

في المقابل اختلف معهم المدافعين عن التجارة الحرة ، وطالبوا بالمساواة لجميع الأميركيين بالفرص الاقتصادية ، لقد ربطوا بين سياسات الحماية والمحسوبية والامتيازات الاقتصادية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تآكل النزعة الجمهورية الأميركية لأن القوة الاقتصادية الهائلة ستتراكم في أيدي قِلة من الناس، وهو ما سيؤدي حتما إلى الفساد ، واعترف أنصار التجارة الحرة بالحاجة إلى زيادة إيرادات الرسوم الجمركية الإضافية، لكنهم أكدوا أن أي زيادة يجب أن تكون بالحد الأدنى الضروري للحفاظ على الحكومة ودون أي خصائص تمييزية [32] .

وقدم القوميون الاقتصاديون ثلاث حجج أساسية لدعم موقفهم ، الأول : هو أن تشجيع صناعات محلية معينة جعل الأمة قوية اقتصاديًا، وهو هدف مهم في بيئة سياسية عالمية معادية في كثير من الأحيان ، وثانياً: أفادت الحمائية العمال الأميركيين من خلال إبقاء الأجور مرتفعة ، وثالثا: زعموا أن نظرية التجارة الحرة لن تحقق أهدافها الموعودة عندما توضع موضع التنفيذ ، وكانت هذه الحجج الثلاث متوازية بشكل وثيق مع تلك التي قدمها هاملتون في تقريره عن المصنوعات في عام1790 ، وزعم القوميون أن القوة الاقتصادية الوطنية لها أهمية قصوى، وأن جميع المناطق والقطاعات التجارية استفادت من ذلك ، فعلى سبيل المثال، ذكر عضو الكونغرس عن ولاية ماساتشوستس، ليفريت سالتونستال Leverett Saltonstall، أن "**المصالح التجارية والصناعية ليست وحدها في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن هذا الموضوع ، فالمصالح الزراعية على حد سواء تشارك في ذلك**" [33].

وشدد السيناتور جيمس بوكانان James Buchanan [34] (1857–1861) من الحزب الديمقراطي Democratic Party [35] عن ولاية بنسلفانيا، ، على الحاجة إلى الأمن القومي، لحماية المنتجات المحلية ، مشيرًا إلى أنه "**سيمارس الدفاع لصالح مثل هذه المصنوعات الضرورية بشكل أساسي**" ، فيما لاحظ توماس مارشال Thomas Marshall من ولاية كنتاكي أن "**مشروع القانون هذا لا يهمل مصالح الجنوب ، فالسكر محمي برسوم قدرها 50 في المائة ، ولا تزال ولايات كنتاكي، وإنديانا، وإلينوي، وميسوري، ومناطق أكثر اتساعًا، مهيأة لإنتاج السكر**" [36].

كما جادل المدافعون عن التعريفة الجمركية بأن مقترحاتهم التشريعية أفادت الطبقة العاملة الأمريكية ، وصرح عضو الكونغرس اليميني في نيويورك هيرام هانت Hiram Hunt قائلاً: " **لا أعتقد فقط أن الكونغرس يتمتع بالسلطة الدستورية، ولكن من واجبهم حماية العمالة الأمريكية من التشريعات العدائية لهم** " [37] ، اما ممثل ولاية بنسلفانيا ويليام إيروين William Irwin فكان مقتنعًا بوجود "**أرضية قوية لصالح حماية الصناعة الأمريكية ضد عمالة الفقراء الجائعين القادمين من أوروبا**" [38].

وعرَّف السيناتور جورج إيفانز George Evans من ولاية ماين الرخاء الوطني بأنه "**ارتفاع نسبة الأجور**" ، وتساءل: ما الذي يجعل قيمة الأجور يفوق ارتفاع الأسعار؟ [39] ، فيما هاجم أنصار الحماية أيضًا التطبيق العملي للتجارة الحرة ، وأوضح عضو الكونغرس عن ولاية فرجينيا، ألكسندر ستيوارت Alexander Stuart بأن التجارة الحرة ليست في مصلحة البلد ، مؤكدا بأن "**سياسة الحماية التي تنتهجها أوروبا تجعل الحماية هنا ضرورية**" [40].

ومن الأسباب التي دفعت المشرعين الى ضرورة إقرار تعريفة جمركية جديدة ، هو ضعف النشاط التجاري الذي شهدته الولايات المتحدة الامريكية بين عامي 1840 – 1842 ، وكان من المؤكد أن الكونغرس لن يرغب في البقاء مكتوف الايدي، وبالتالي كان لا بد من سن قانون جديد للتعريفة الجمركية ، لكن الخلافات والانقسامات بين أعضاء حزب الويك انفسهم وبين الحزب والرئيس تايلر جعل الأمر مشكوكًا فيه تمامًا، وكانت حالة عدم اليقين هذه قد أدت الى اضعاف النشاط التجاري بشكل كبير [41] .

وان إقرار أي قانون مهما كان، لتسوية مسألة التعريفة الجمركية في ذلك الوقت ، كان من شأنه أن يزيل عقبة كبيرة أمام عودة النشاط والازدهار، بل من الممكن أن يكون لإقرار قانون 1842 تأثير مباشر أكثر من هذا، لا شك أنه في ظل التكرار المنتظم لموجات النشاط والكساد، فإن كساد 1840–1842 كان سيتبعه قريبًا، على أية حال، مدة من النشاط، إن النقطة التي سيبدأ عندها النشاط في إظهار نفسه في ظل تلك الظروف هي مسألة ضرورية آنذاك إلى حد كبير [42] .

ودفعت الازمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد الى دراسة اعتراض الولايات الجنوبية ، وتشير هذه الازمة أن قضية التعريفة الجمركية لم تكن قطاعية بطبيعتها ، وبدلا من ذلك، تجادل

المشرعون مع بعضهم البعض حول سياسة التجارة الوطنية من خلال الأيديولوجيات الاقتصادية المتنافسة للتجارة الحرة والحمائية ، وقد حظي كل جانب بدعم مجموعات المصالح الخاصة ذات الدوافع العملية ، وبين صيف عامي 1841 و1842، أقر الكونغرس السابع والعشرون أربعة مشاريع قوانين تعريفية مختلفة في محاولة للاستجابة لأزمة الميزانية الفيدرالية قصيرة المدى بالإضافة إلى تشكيل سياسة التجارة الخارجية الأمريكية طويلة المدى [43] .

وعلى هذا الأساس بدأ ممثلو الولايات الصناعية الشمالية الشرقية منذ بداية عام 1842 يشعرون بضغوط انتخابية لزيادة الرسوم الجمركية قبل الانتخابات التي كانت من المقرر ان تجري في الخريف من العام نفسه ، واحتوى مشروع القانون الناتج على زيادة التعريفة وحدها، الأمر الذي أرضى المصنعين ، وكانت الصناعة الرئيسية المستفيدة من الحماية بموجب التعريفة هي الحديد ، اذ بلغت الضرائب على الواردات من الحديد، الخام والمصنّع، ما يقارب ثلثي سعرها الإجمالي، وتجاوزت 100% على العديد من العناصر ، كما رفع القانون نسبة السلع الخاضعة للرسوم الجمركية من ما يزيد قليلاً عن 50% من إجمالي الواردات إلى أكثر من 85% من إجمالي الواردات [44].

انتهت صلاحية التعريفة القديمة لعام 1832 بعد عشر سنوات من العمل بها ، وكان من المقرر إقرار تعريفة جديدة في عام 1842 من قبل أعضاء الكونغرس ، وحرص ممثلي الولايات الجنوبية في الكونغرس على عدم اثارة القضية المتعلقة بأستبدال التعريفة الجمركية الجديدة قبل عام 1842 ، وتأخذ الامور مجراها الطبيعي ، وبالتالي فأن سوف يضطر ممثلي الولايات الشمالية اقرار تعريفة تكون ملائمة لرغبات ممثلي الولايات الجنوبية [45] .

وبالفعل باشر أعضاء حزب الويك في الكونغرس في أعادة كتابة مشروع قانون الحماية ورفع متوسط معدلات التعريفة الجمركية إلى ما يقرب من نسبة 40٪ ، لرفع معدلات الايرادات الداخلة الى الخزانة الامريكية ، ونص القانون الجديد على تغييرات شاملة في جداول التعريفة الجديدة ، التي تم تصميمها لزيادة طابعها الحمائي من اجل حماية المنتوجات المحلية ، كما استبدلت معظم المعدلات حسب القيمة برسوم محددة ، وتم تقييمها على أساس كل سلعة ، واستبدلت نظام الائتمان لتمويل التعرفة بنظام الدفع النقدي ، الذي يتم تحصيله في المنافذ الجمركية [46] .

تم تمرير مشروع قانون التعريفة الوقائية في 28 آب 1842 بأغلبية 24 صوت موافق في مجلس الشيوخ مقابل 23 صوت معارض ، وتم التوقيع على التعريفة السوداء Black Tariff كما اطلق عليها في الولايات الجنوبية لتصبح قانونًا نافذا من قبل الرئيس جون تايلر [47] الذي كان معترضا على الكثير من بنوده، بعد عام من الخلافات مع قادة حزب الويك في الكونغرس حول استعادة الخدمات المصرفية الوطنية وانشاء بنك جديد في الولايات المتحدة ، لا سيما وان الرئيس ذو اصول جنوبية ولم يكن راغباً بتمرير التعريفة السوداء ، لأنه كان يعلم بأنها ليست ملائمة لمصالح الولايات الجنوبية وان آثارها السيئة كبيرة جدا على تلك الولايات [48].

وبناءا على ما ورد في التعريفة الجديدة فقد تم فرض الرسوم على الصوف المصنع بقيمة سبعة سنتات للرطل الواحد، ويتم فرض رسوم قدرها خمسة في المائة حسب القيمة؛ اما الصوف غير المصنع، تُفرض عليه رسوم قدرها ثلاثة سنتات لكل رطل، وثلاثين في المائة حسب القيمة ، بشرط أنه عندما يتم استيراد صوف من نوعية مختلفة من نفس النوع ، يتم تقدير الكيس أو الطرد والقيمة الإجمالية لمحتويات الرزمة أو الكيس أو الطرد من قبل المثمنين بمعدل يتجاوز سبعة سنتات للرطل الواحد، ويتم فرض رسم وفقًا لهذا التقييم ، بشرط آخر، أنه عند استيراد صوف من نوعية مختلفة وأنواع أو أصناف مختلفة في نفس البالة أو الكيس أو العبوة، فإن محتويات الرزمة أو الكيس أو العبوة يجب تقييمها بقيمة أنقى الصوف، أو من النوع أو النوع الأكثر قيمة، ويتم فرض رسم عليه وفقًا لذلك [49] .

وتم الاتفاق على تقييم جميع البضائع على أساس قيمتها في الميناء الذي سيتم إدخالها فيه، بموجب اللوائح التي ينص عليها القانون، وبحلول الوقت الذي أصبح فيه القانون ساري المفعول، ظهرت معارضة قوية لتقييم المادة المستوردة ، وأعاد قانون التعريفة الجمركية لعام 1842 القيم السوقية في الخارج كأساس للقيمة الخاضعة للرسوم الجمركية [50].

كان لقانون التعريفة لعام 1842 تأثير كبير على بناء السكك الحديدية، فالرسوم الجمركية البالغة 17 دولارًا على الطن الواحد من قضبان الحديد المستوردة ، أدت إلى رفع التكاليف بنسبة 50 إلى 80% ، لكن هذا تجاهل الدفعة التي قدمتها هذه التعريفة لتلك الصناعات، ولم تكن التعريفة سارية لمدة كافية للسماح للمصنعين المحليين بالتوسع وخفض أسعارهم، الى ان خفضت تعريفة ووكر لعام 1846، بعد أربع سنوات فقط، الرسوم إلى 30% [51] .

صدر قانون التعريفة الجمركية لعام 1842 استجابةً لقانوني التعريفات الجمركية السابقة، وكلاهما فرض رسومًا عالية على السلع المنتجة داخل الولايات المتحدة، بما في ذلك السلع القطنية والصوفية ، كان قانون التعريفة الجمركية لعام 1832 يهدف إلى خفض معدلات الرسوم تدريجيًا، وهو ما حدث حتى عام 1842، عندما حدث انخفاض حاد بنسبة 42% في المعدلات خلال مدة ستة أشهر، وصولاً إلى 20%. وكان من المفترض أن تظل الرسوم على هذا المعدل إلى أجل غير مسمى، لكنها لم تستمر سوى شهرين، بسبب الانقسام الذي حدث بين حزب الويك والرئيس تايلر، ووقع قانون التعريفة الجمركية لعام 1842 في الاتفاق النهائي المبرم بين الاثنين، مما تسبب في أن تكون الرسوم أعلى من معدل العشرين بالمائة الأصلي ، ونتيجة لذلك، لم يكن الجمهور متحمسًا جدًا بشأن التعريفة، إذ أدركوا أنها لا تتوافق مع رغبات المصنعين، بل لرغبات السياسيين .[52]

وجاءت نسبة التصويت على التعريفة الجمركية لعام 1842 في مجلس النواب على النحو التالي [53] :

- صوت ممثلوا الولايات الشمالية بـ 61 صوت موافق مقابل اعتراض 41 نائب .
- صوت ممثلوا الولايات الشمالية الغربية بـ 20 صوت موافق مقابل اعتراض 9 نواب .
- صوت ممثلوا الولايات الجنوبية بـ 18 صوت موافق مقابل اعتراض 33 نائب .
- صوت ممثلوا الولايات الجنوبية الغربية بـ 16 صوت موافق مقابل اعتراض 18 نائب .

اما في مجلس الشيوخ فكانت نتيجة التصويت على النحو التالي [54] :

- صوت ممثلوا الولايات الشمالية بـ 9 اصوات موافق مقابل اعتراض 6 من الاعضاء .
- صوت ممثلوا الولايات الشمالية الغربية بـ 4 اصوات موافق مقابل اعتراض 4 من الاعضاء.
- صوت ممثلوا الولايات الجنوبية بـ 6 اصوات موافق مقابل اعتراض 4 من الاعضاء.
- صوت ممثلوا الولايات الجنوبية الغربية بـ 5 اصوات موافق مقابل اعتراض 5 من الأعضاء.

وبلغت نسبة المصوتين لصالح التعريفة في مجلس النواب 53% بواقع 115 نائب ، فيما اعترض 101 نائب وبنسبة 47% ، اما في مجلس الشيوخ فقد بلغت نسبة المصوتين لصالح التعريفة 56% بواقع 24 عضو ، فيما اعترض 19 عضو وبنسبة 44% .

ثالثا : اثر التعريفة على الأوضاع السياسية والاقتصادية

احدثت التعريفة الجديدة التي اطلق عليها التعريفة السوداء ضجة كبيرة في ولاية كارولينا الجنوبية ، وسرعان ما طالبت الهيئة التشريعية للولاية بألغاء التعريفة الجديدة ، وكانت ضرورة تمرير بعض الإجراءات لتحقيق إيرادات أكبر واضحة للغاية ، ومن الواضح أن هذه الحاجة الماسة هي التي دفعت عددًا غير قليل من الديمقراطيين إلى التصويت لصالح مشروع القانون ، وتدخل كالهون هذه المرة لمنع حدوث ازمة شبيهة بالازمة السابقة التي حدثت ابان عهد الرئيس الاسبق اندرو جاكسون ، ومع ذلك ، لم يتم فعل أي شيء في ذلك الوقت باستثناء إرسال احتجاج إلى الكونغرس ضد القانون صادر عن الهيئة التشريعية في ايلول 1842 ، والذي ندد بالقانون الاخير ويجب مقاومته ، واعلنوا كذلك بأنهم سيواصلون العمل مع الحزب الديمقراطي في الدورة القادمة للكونغرس على امل الغاؤها وايجاد تعريفة مناسبة [55] .

هاجم جون كالهون مشروع هنري كلاي للسياسة الاقتصادية في 28 ايلول 1842 ، ولا سيما فيما يتعلق بالتعريفة الوقائية بعد ادراكه ان الامور تتجه لتمرير التعريفة التي صاغها هنري كلاي ، واتهم حزب الويك بأنه يهدد الاتحاد من خلال اتباع سياسة تؤدي الى مجاملة طرف على حساب طرف آخر ، من دون مراعاة حقوق الولايات الجنوبية ، كما تطرق في خطابه الى مهاجمة مناهضي العبودية ، وجادل بأن العبودية حررت الجنوب من الصراع بين العمل ورأس المال الذي جعل من " الصعوبة بمكان إقامة مؤسسات حرة والحفاظ عليها في جميع الولايات الجنوبية " ، ووصف الجنوب بأنه الجانب الاقوى رغم محاربته من قبل المنتفعين والكارهين لرفاهيته ، كما اتهم كلاي وحزب الويك بأنهم يسعون لأخلال التوازن بين الولايات الجنوبية والشمالية ، وتحدث بأسهاب عن صبر الجنوب على الاعتداءات المتكررة من قبل الرأسماليين الشماليين [56] .

وتنبغي الإشارة الى ان الديمقراطي جون كالهون الممثل الأبرز للولايات الجنوبية في الكونغرس ، ذكر بأن قانون 1842 قد تم إقراره، ليس امتثالًا لرغبات الشركات المصنعة، بل امتثالا لمصالح حزبية ضيقة وظل قانون 1842 ساريًا لمدة أربع سنوات فقط، وطوال تلك الأربع سنوات استمر أعضاء الحزب الديمقراطي وهم ممثلي الولايات الزراعية في الكونغرس ، معارضين لتلك التعريفة [57] .

واحتج جون كالهون قائلاً : أن "**مصالح القسمين العظيمين متعارضة نريد تجارة حرة، إنها قيود علينا** " ووصف كالهون قضية التعريفات الجمركية بأنها تأليب الشمال الصناعي ضد الجنوب الزراعي [58] ، وفي وقت لاحق، عزز جيفرسون ديفيز [59] Jefferson Davis نظرية كالهون عندما أصر على أن الشمال يسعى إلى "**نظام تشريعي غير عادل، لتعزيز الصناعة في ولايات نيو إنجلاند، على حساب شعب الجنوب**" [60].

وحين دخل قانون التعريفة لعام 1842 حيز التنفيذ، أقر حزب الويك هذا القانون كإجراء حزبي، ويرتبط تاريخه ارتباطًا وثيقًا بالتعقيدات السياسية في ذلك الوقت، وبسبب معارضة الرئيس تايلر للتعريفة الجديدة فقد انفصل حزب الويك عن الرئيس ، واصبح الأخير بلا دعم حزبي ، وكان لديهم خلاف خاص معه فيما يتعلق بتوزيع عائدات الأراضي العامة بين الولايات، فقد استخدم تايلر حق النقض ضد مشروع قانون تعريفة مرتين متتاليين بسبب وجود بنود فيهما تتعلق بالتوزيع [61] .

واستفاد من هذه التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات، المنتجين الأمريكيين من خلال تثبيط المنافسة الأجنبية، ولكن على حساب زيادة الأسعار بالنسبة للمستهلكين في الداخل الأمريكي ، بحجة الدفاع عن المنتوج المحلي ، وعلى هذا الأساس ، انجذب أنصار الرسوم المرتفعة نحو حزب الويك، الذين احتضن برنامجهم الاقتصادي الناشط حماية المصنعين والمدافعين بقوة عن التعريفة الحمائية المدافعة عن فرض رسوم عالية على المنتجات المستوردة من خارج الولايات المتحدة الامريكية ، في حين وجد المدافعون عن الرسوم المنخفضة بشكل عام الشعار الديمقراطي المتمثل في "التجارة الحرة" وهم من الولايات الجنوبية [62] .

ان مشروع القانون الخاص بالتعريفة الجمركية الذي وقع عليه الرئيس، والذي أصبح قانونًا، تم إقراره على عجل، دون مراجعة كافية، تم تحويل الاهتمام بشكل أساسي إلى الخلاف السياسي وإلى التأثير السياسي لمشروع القانون بشكل عام، وبطبيعة الحال، كان القانون إجراءً متسرعًا وغير كامل، ولم تحظ تفاصيله إلا قليلًا من الاهتمام، وكانت الرسوم التي فرضتها مرتفعة، وربما أعلى مما كانت ستصل إليه لو كانت مناقشة التعريفة أقل تأثرًا بالخلاف بين تايلر وحزب الويك، وعلى الرغم من أنها كانت وقائية بشكل مميز، وأعلنها اليمينيون على هذا النحو، إلا أنها لم تكن تتمتع

بشعور شعبي قوي وراءها كما كان موجودًا لصالح التدابير الوقائية في أعوام 1824، و1828، و1832 [63] .

ومن جانب آخر فقد ساعدت تعريفة عام 1842 في تحقيق أرباح كبيرة في ذلك الوقت في بعض المصنوعات، ولا سيما تلك المصنوعة من أطنان القطن والحديد، و بدأ الازدهار في هذه المنتجات وربما كان بمثابة إشارة لإحياء الثقة بين المصنعين بشكل عام وتوسيع نطاق العمليات التجارية بشكل عام، وإلى هذا الحد، ليس من المستحيل أن تكون التعريفة الحمائية لعام 1842 مناسبة لإنعاش الأعمال التجارية في السنوات التالية، ولكن الأمر مختلف تمامًا عن هذا القول بأن التعريفة الجمركية كانت السبب الرئيس في التخلص من الكساد الاقتصادي [64].

ولكن كان من الممكن أن يستمر هذا الكساد إلى أجل غير مسمى لولا إعادة فرض رسوم الحماية العالية، في الحقيقة، كان هناك قدر كبير من الأحاديث الفضفاضة حول التعريفات الجمركية والأزمات، كلما حدثت أزمة، كان أنصار التجارة الحرة أو أنصار الحماية، حسب الحالة، يميلون إلى استخدامها كوسيلة للإطاحة بالنظام الذي عارضوه، فقد وجد معارضو الحماية في الولايات المتحدة أن الكساد العام يشكل عقبة فعالة ضد التعريفة الجمركية العالية ، وبنفس الطريقة، انجذب أنصار الحماية إلى استخدام أزمة عام 1837 لتبرير حجتهم بضرورة فرض تعريفة جمركية عالية [65] .

في حين أن التعريفة الجمركية لعام 1842 كانت تهدف إلى حماية صناعة المنسوجات القطنية الأمريكية، إلا أنها لم تكن فعالة في تطبيقها الفعلي ، وتساءل البعض عن التأثير العملي للتعريفة، لأنه لم ير أي نتائج منها ، وفي ذلك الوقت، بالمقارنة بسعر القماش المماثل في بريطانيا ، كانت تكلفة النسيج المحلي في الولايات المتحدة تزيد بنسبة عشرين بالمائة ، فضلا عن ذلك، إلى أنه لولا التعريفة الجمركية لم تكن العديد من شركات النسيج الأمريكية لتتمكن من البقاء ، وذلك لأن الصناعة في الولايات المتحدة كانت متخلفة من الناحية التكنولوجية عن بريطانيا [66] .

وعندما استعاد الحزب الديمقراطي السيطرة على الحكومة في عام 1844، شرع أعضاء الحزب على الفور في خفض التعريفات الجمركية المرتفعة التي فرضها أعضاء حزب الويك، وقد اختار الرئيس جيمس بولك (1841 – 1845) [67] James Polk وزيراً للخزانة روبرت ووكر [68] Robert J. Walker ، وهو الرجل الذي كان يتمتع بسمعة طيبة باعتباره واحداً من أكثر

المتحدثين الأميركيين فصاحة وذكاءً عن فلسفة التجارة الحرة، وفي رسالة خاصة إلى الكونغرس في أواخر عام 1845، عرض ووكر مقترحاته بطريقة قوية ومقنعة كما فعل سلفه ألكسندر هاميلتون في أوائل تسعينيات القرن الثامن عشر [69] .

وبطبيعة الحال، كان فحوى تصريحاته مختلفا تماما، فضلا عن أن ووكر لم يعارض أي شكل من أشكال الحماية، فإنه كان يرغب في تحديد معدلات التعريفة الجمركية عند مستويات من شأنها أن تزيد من قدراتها على إنتاج الإيرادات، ومن شأن هذه السياسة أن تستبعد المعدلات الباهظة والحمائية الصارمة التي تثبط الواردات وبالتالي تولد إيرادات جمركية أقل، وكانت تتوافق ميول ووكر بشأن التعريفات الجمركية المنخفضة مع التفكير البريطاني في ذلك الوقت، بعدما ألغى البرلمان البريطاني "قوانين الذرة" سيئة السمعة، والتي فرضت ضرائب باهظة على واردات الحبوب وبالتالي زادت تكاليف الغذاء في بريطانيا، وكان العديد من الأميركيين، بما في ذلك ووكر ، يفضلون سياسة مماثلة للولايات المتحدة [70] .

تمكن الديمقراطيون بعد سيطرتهم على السلطتين التشريعية والتنفيذية من كتابة مفاهيم وزير الخزانة في القانون، وتخلت تعريفة ووكر لعام 1846 عن جميع الأسعار المحددة واعتمدت حصريًا على الرسوم القيمة، وتم فرز السلع إلى سلسلة أبجدية من الجداول، حيث يحتوي الجدول "أ" على أعلى رسوم بنسبة 100 بالمائة حسب القيمة، والجدول "ب" بنسبة 40 بالمائة، والجدول "ج" بنسبة 30 بالمائة، مثل الحديد والمعادن بشكل عام، ومصنوعات المعادن والصوف والأصواف، ومصنوعات الجلود والورق والزجاج والخشب، وهكذا وصولاً إلى القائمة المجانية التي تحتوي على عدد من المنتوجات المستوردة المعفاة من الضرائب [71] .

ويحتوي الجدول ج على معظم العناصر التي كانت تستفيد سابقًا من المعدلات الحمائية المحددة، مثل القطن والصوف والحديد، عند نسبة 30 في المائة، وكانت الرسوم لا تزال وقائية إلى حد ما، ولكن متوسط معدل جميع الرسوم كان أقل بكثير من ذلك الوارد في قانون 1842 أو أي من القوانين السابقة، ومن ناحية أخرى، تم إعفاء الشاي والقهوة من الرسوم الجمركية، وفي الواقع، قدم قانون عام 1846، في المتوسط، معدلات فائدة أقل من أي قانون أقرته الولايات المتحدة منذ عام 1816 ، وتم تصميم هذا القانون في المقام الأول كمقياس للإيرادات، وقد أثبت جدواه في السنوات التالية للأقتصاد الأمريكي [72] .

وعد قانون التعريفة الجمركية لعام 1846، إجراء سياسي هو ايضا، أقره الديمقراطيون هذه المرة، وقد نفذ قانون 1846 الاقتراحات التي قدمها الوزير ووكر في تقرير الخزانة لعام 1845 الذي أثار الكثير من الجدل، وفي الواقع، يمكن اعتباره مؤطرًا عمليًا من قبل ووكر، الذي أعلن التزامه بمبدأ التجارة الحرة؛ وغالبًا ما يتم الحديث عن قانون 1846 كمثال لتطبيق مبادئ التجارة الحرة، ولكن في الواقع، لم يحدث ذلك أكثر من تعديل في تطبيق الحماية، وظل قانون 1846 ساري المفعول حتى عام 1857، عندما تم إجراء تخفيض إضافي في الرسوم الجمركية، كانت الإيرادات زائدة عن الحاجة في عام 1857، وكان هذا هو السبب الرئيسي لتخفيض الرسوم، تم إقرار الإجراء في ذلك العام دون معارضة تذكر، وكان أول قانون تعريفة منذ عام 1816 لم يتأثر بالسياسة [73] .

لا بد من الإشارة الى ان قضية التعريفة كانت تعد قضية سياسية واقتصادية وطنية ذات أهمية قصوى في حقبة الصراع الحزبي ، ومنذ أوائل القرن التاسع عشر (بدءًا من التعريفة الجمركية عام 1816، أول تعريفة وقائية للدولة) وحتى اندلاع الحرب الاهلية في عام 1861 ، حرضت سياسات التعريفات المصالح القطاعية المختلفة ضد بعضها البعض، مما أدى إلى تقسيم البلاد، وانقسام أعضاء الحزب الواحد من الجنوبيين والشماليين ، وكثيرًا ما كان لهم دور كبير في الحملات الانتخابية الوطنية [74].

وخلال ذلك الوقت، كان مركز صنع سياسات التعريفات الجمركية في الكونغرس، إذ أمضى الأعضاء وقتًا طويلًا في مناقشة مبادئ التجارة الحرة مقابل الحمائية والاستجابة لمصالح الولايات التي سعت إلى ترسيخ الوضع الراهن أو مراجعة جدول التعريفات الشامل ، وعادة ما يكون الديمقراطيون مدافعين على التجارة الحرة، واليمنيون عادة ما كانوا مدافعين على التعريفة الحمائية ، دفع التعقيد الذي تتسم به عملية صنع سياسات التعريفات الجمركية، وتصاعد تكاليفها، أعضاء الكونغرس إلى تفويض قضايا التجارة الدولية إلى السلطة التنفيذية [75] .

الخاتمة

- ان الاختلافات الايدولوجية للأحزاب السياسية الامريكية (الحزب الديمقراطي وحزب الويك) واختلاف المصالح الاقتصادية بين الشمال والجنوب الأمريكي كان له الأثر البارز في تحديد

نوعية التعريفة الجمركية التي تم إقرارها في الكونغرس الأمريكي، فكل حزب يسيطر على الأغلبية داخل الكونغرس كان يحق له فرض تعريفة تناسب مصالح من يمثلهم .

- اثبتت الوقائع التاريخية ان تعريفة عام 1842 كانت مضرة بشكل كبير على المصالح الاقتصادية الجنوبية ، لذلك اعترضوا عليها كثيرا وطالبوا بأستبدالها ، ولم يأتي تسميتها بالتعريفة البغيضة او السوداء من فراغ ، وانما لما لتأثيرها الشديد والسلبي على مصالح الولايات الجنوبية ، وفي المقابل فانها خدمت بشكل كبير مصالح الولايات الشمالية المعروفة بانها ولايات صناعية وبالتالي كان على ممثلوها في الكونغرس الدفاع عنها بقوة .
- انعكست الخلافات الحزبية على الأوضاع الاقتصادية الامريكية ، وكذلك فقد كان لنتائج الكساد الاقتصادي الذي عصف بالولايات المتحدة دور كبير في سرعة إقرار تعريفة عام 1842 .
- يمكن القول ان جون كالهون كان الممثل الأبرز للولايات الجنوبية في تلك الحقبة ، وعلى هذا الأساس كان لا بد له ادانة واستنكار تعريفة عام 1842 كونها لا تخدم مصالح جمهوره وناخبيه في الجنوب ، وفي المقابل عد هنري كلاي الممثل الأبرز للولايات الشمالية ، وبدوره كان لزاما عليه الدفاع عن مصالح ناخبيه بفرض تعريفة وقائية تحمي منتجات الولايات الصناعية.

الهوامش

([1]) الكسندر هاميلتون (1755 – 1804) :- رجل دولة أمريكي وأحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة ، ولد في مقاطعة شارلستون بجزيرة نيفيس احدى جزر البحر الكاريبي ، وكان يتيماً منذ صغره فبعد أن ماتت أمه وهجره أبوه، رباه أحد أقاربه، وبعد ذلك تبنته عائلة من التجار الأثرياء ، وقد أثنى الجميع على ذكائه ومواهبه، فدعمته مجموعة من الأثرياء المحليين ليسافر إلى مدينة نيويورك ليواصل دراسته ، ودخل هاميلتون كلية الملك (وهي الآن جامعة كولومبيا)، ولقد لعب دورا كبيرا في ميليشيا نيويورك عندما بدأت الحرب الثورية الأمريكية في 1777 ، وأصبح أحد كبار مساعدي الجنرال واشنطن في إدارة الجيش القاري الجديد ، كان مفسرا وداعية للدستور الأمريكي، فضلا عن كونه مؤسس النظام المالي للبلاد، والحزب الاتحادي، وخفر السواحل الأمريكي، وصحيفة نيويورك بوست ، وكان هاميلتون المنظر الرئيسي للسياسات الاقتصادية لإدارة جورج واشنطن (1889 – 1897) بوصفه أول وزير للخزينة. وقد تولى زمام المبادرة في تمويل ديون الولايات من قبل الادارة الاتحادية، فضلا عن تأسيسه البنك الوطني، ونظام التعريفات الجمركية، والعلاقات التجارية الودية مع بريطانيا ، وفي عام 1795 عاد هاميلتون لمزاولة أنشطته القانونية والتجارية في مدينة نيويورك، وكان نشطا في إلغاء شرعية تجارة الرقيق الدولية ، وعندما ترشح نائب الرئيس آرون بور لمنصب حاكم ولاية نيويورك في عام 1804، هاجمه هاميلتون بشدة لأنه رأى أنه ليس أهلا للمنصب ، وشعر بور بالإهانة وتحداه في مبارزة ، وأصيب هاملتون على اثرها بجرح خطير وتوفي في اليوم التالي من المبارزة ، للمزيد ينظر : .The American People Encyclopedia, Vol.17, New York, 1962, P.970

John Moore, The Grossest and Most Unjust Species of Favoritism Competing ([2])
Views of Republican Political Economy: The Tariff Debates of 1841 and 1842, Essays in Economic & Business History 29 , 2011, P. 61.

([3]) الفيدراليين : جماعة سياسية امريكية ، وهي من أقدم الجماعات التي تأسست منذ استقلال الولايات المتحدة، تم تأسيسهُ في سنة 1792، من قبل ألكسندر هاميلتون ، الذي كان أول وزير للخزانة الأمريكية وترأسه جون آدامز ثاني رؤساء الولايات المتحدة ومن المرجح أن جورج واشنطن أول رؤساء الولايات المتحدة قد انتمى لهذه الجماعة أو كان يشاركه أفكاره، بعد تأسيس هذه الجماعة وقف توماس جفرسون و جيمس ماديسون ضد توجهها فردوا بتأسيس الحزب الجمهوري الديمقراطي ، إذ تمكن توماس جفرسون من إزاحته من السلطة بعد 4 سنوات فقط من حكم جون آدمز في انتخابات سنة 1800، وتم حل هذه الجماعة في سنة 1824 بعد فشلها في الرجوع إلى السلطة وهزائمه المتتالية أمام الحزب الجمهوري الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية والتشريعية . للمزيد من التفاصيل ينظر :

John Fiske , Essays Historical and Literary : Alexander Hamilton and The Federalist Party , The MacMillian company , New York , 1907 , P.p. 99 – 142 .

([4]) John Moore, Op. Cit. , P. 61.

([5]) F.W. Taussig , The Tariff History of the United States , G.P. Putnam's Sons New York and London The Knickerbocker Press, 2010 , P. 97 .

([6]) حزب الويك :حزب سياسي امريكي نشط منذ بداية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، شكله هنري كلاي Henry Clay ، لمعارضة سياسة الرئيس اندرو جاكسون Andrew Jackson (1829 – 1937) وحزبه الديمقراطي , ووصل الى سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية اربعة رؤساء من حزب الويك ، في دورتين رئاسيتين ، اولهم ويليام هنري هاريسون William Henry Harrison عام 1841 ، وبعد تفاقم مشكلة العبودية في منتصف خمسينات القرن التاسع عشر انقسم اعضاؤه بين مؤيد لنظام العبودية ومعارض له وأدى ذلك الانقسام الى ضعفه وتراجعه في الساحة السياسية الامريكية , وكان اخر مشاركة للحزب في الانتخابات عام 1852 ، خسرها مرشح الحزب وينفيلد سكوت Winfield Scott ضد فرانكلين بيرس Franklin Pierce وبعدها انتهى نشاط حزب الويك على الساحة السياسية الامريكية بشكل تام بأنضمام معظم اعضائه الى الحزب الجمهوري الذي تأسس عام 1854 ، للمزيد من التفاصيل ينظر :

Robert McKinley Ormsby , A History of the Whig Party , Publisher Crosby, Nichols & Co. , 1859 , PPP. 173 – 345 .

([7]) F.W. Taussig , The Tariff History of the United States, Op. Cit., P. 97 .

([8]) تعريفة 1828 :- هي عبارة عن تعريفة وقائية مررها الكونغرس الأمريكي في 19 آيار 1828 ، وتم اقرارها من اجل حماية الصناعة في شمال الولايات المتحدة ، وتم اقتراحها خلال رئاسة جون كوينسي آدمز John Quincy Adams (1825 – 1829) وسُنَّت خلال رئاسة أندرو جاكسون ، وكان يطلق عليها "التعريفة الوقائية" من قبل منتقديها الجنوبيين بسبب التأثيرات التي كانت لها على الاقتصاد الجنوبي ، وحددت تلك التعريفة ضريبة 38 ٪ على 92 ٪ من جميع السلع المستوردة ، اذ تعرضت الصناعات في الولايات الشمالية للأهتزاز بسبب السلع المستوردة ذات الأسعار المنخفضة ، وكان الهدف الرئيسي للتعريفة هو حماية هذه الصناعات عن طريق فرض ضرائب على تلك السلع. إلا أن الجنوب تأثر بشكل مباشر من خلال الاضطرار إلى دفع أسعار أعلى على السلع التي تم شرائها من داخل البلاد ، وبشكل غير مباشر لأن انخفاض تصدير البضائع البريطانية إلى الولايات المتحدة جعل من الصعب على البريطانيين دفع ثمن القطن الذي يستوردونه من الجنوب ، للمزيد من التفاصيل ينظر :

. F.W. Taussig , The Tariff History of the United States, Op. Cit., PP. 70–74

([9]) علي فيصل غازي حسين المعموري ، هنري كلاي ودوره السياسي في تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية ١٧٧٧-١٨٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية التربية ، 2019 ، ص 160 .

(10) هنري كلاي (1777 – 1852) :- محام وسياسي امريكي بارز ، ولد كلاي في مقاطعة هانوفر Hanover بولاية فرجينيا وبدأ حياته المهنية في ليكسينغتون Lexington بولاية كنتاكي في عام 1797 ، وكعضو في الحزب الجمهوري الديمقراطي ، فاز كلاي بانتخاب المجلس التشريعي لولاية كنتاكي في عام1803 وفي مجلس النواب الأمريكي في 1810. تم اختياره رئيسًا لمجلس النواب في أوائل عام 1811 ، وقاد مع الرئيس جيمس ماديسون الولايات المتحدة إلى حرب 1812 ضد بريطانيا . في عام 1814 ، ساعد في التفاوض على معاهدة غنت Treaty of Ghent في عام 1814، التي وضعت حداً لحرب 1812 ، وتم تعيينه وزيراً للخارجية للمدة ما بين 1825 – 1829 ، وشارك في ثلاث انتخابات رئاسية للأعوام 1824 – 1832 – 1844 الا انه فشل في الفوز في اي منهما ، وكان له دور كبير في تسوية ميسوري الثانية عام 1850 ، للمزيد من التفاصيل ينظر : علي فيصل غازي حسين المعموري ، االمصدر السابق .

(11) جون كالهون (1782-1850): سياسي امريكي من ولاية كارولينا الجنوبية ، بدء حياته السياسية كنائب في الكونغرس بين عامي 1811-1817، ومن ثم اصبح وزيراً للحرب في عهد الرئيس جيمس مونرو بين عامي 1817-1825، وبعدها اصبح نائباً للرئيس جون كوينسي أدمز بين عامي 1825-1829، وظل يشغل هذا المنصب في عهد خلفه اندرو جاكسون في ولايته الأولى ، وهو اول نائب للرئيس يستقيل من منصبه ، وشغل بعد ذلك عضو مجلس الشيوخ بين عامي 1833-1844، ومن ثم وزير خارجية عام 1844. للمزيد من التفاصيل ينظر : سهى عبد الامير جاسم الاسدي، جون كالدويل كالهون ودوره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية 1782 – 1850، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية - كلية التربية، 2022.

(12). F.W. Taussig , The Tariff History of the United States, Op. Cit., P. 97

(13) اندرو جاكسون (1767-1845): الرئيس السابع للولايات المتحدة الامريكية, ولد في 15 آذار بمقاطعة واكسهاوس بمستعمرة كارولينا الجنوبية، درس القانون عام 1784، وبعدها اصبح نائباً في الكونغرس عام 1789، ثم عضواً في مجلس الشيوخ عام 1791 كان له دور كبير في حرب 1812ضد بريطانيا ، وهو بطل معركة نيو اورليانز عام 1815، وفي عام 1829 ، استطاع ان يفوز بمنصب رئيس الولايات المتحدة وظل رئيساً لمدتين متتاليتين (1829-1837) ، وكانت رئاسته مثلت مدة مهمة في مرحلة البناء السياسي للبلاد . للمزيد من التفاصيل ينظر : بشرى حسين عبود المكصوصي ، اندرو جاكسون ودوره العسكري والسياسي في الولايات المتحدة الامريكية 1767-1838 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2016 .

(14) David F. Ericson , The Nullification Crisis, American Republicanism, and the Force Bill Debate , The Journal of Southern History , May, 1995, Vol. 61, No. 2 (May, 1995), PP. 256 – 257 .

(15) عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1999 ، ص 106 – 107 .

(16) محمد النيرب، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، الجزء الأول ، دار الثقافة الجديدة للطباعة والنشر، القاهرة ،1997، ص 180 .

(17) F. W. Taussig, The Tariff, 1830-1860, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 2, No. 3 , Published by: Oxford University Press , (Apr., 1888), P. 316 .

(18) John M Dobson, Two Centuries of Tariffs: The Background and Emergence of the US. International Trade Commission The United States International Trade Commission, 1976 , P. 12 .

(19) Ibid , P. 12 .

(20) David Glasner and Thomas F. Cooley , Business cycles and depressions: an encyclopedia , Garland Publishing , New York , 1997 , PP. 515 – 516 .

(21) جون تايلر (1790- 1862) :- الرئيس العاشر للولايات المتحدة ، ولد في 29 اذار بمقاطعة تشارلز سيتي Charles City County في ولاية فرجينيا ، تخرج تايلر من كلية ويليام وماري في عام 1807 في سن السابعة عشرة ، وبعد التخرج تعلم تايلر القانون من والده ، وهو قاضي ولاية في ذلك الوقت ، وبعد ذلك مع إدموند راندولف Edmund Randolph ، المدعي العام السابق للولايات المتحدة ، تم تعيينه حاكماً لولاية فرجينيا بين عامي 1825 – 1827 ، ثم انتخب عضواً في مجلس الشيوخ بين عامي 1827 – 1836 ، عقب ذلك انضم الى حزب الويغ وشارك في انتخابات الرئاسة لعام 1841 وانتخب نائباً للرئيس وليام هنري هاريسون ، وبعد ان توفي الاخير في منصبه أصبح تايلر أول نائب رئيس يتولى الرئاسة خلفا لسابقه دون أن ينتخب للمنصب ، كما تولى المنصب لأطول مدة قضاها رئيساً غير منتخب ، وذلك لقصر مدة ولاية هاريسون ، وقد كرس نفسه طوال مدة الرئاسة لضم تكساس الى الاتحاد الامريكي الا انه فشل في مسعاه ، للمزيد من التفاصيل ينظر : ايمان متعب محي ، جون تايلر ودوره في السياسة الداخلية والخارجية الامريكية 1841 – 1845 ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد 31 ، العدد 3 ، ايلول 2020 ، ص 104 – 113 .

(22) John M. Dobson, Op. Cit. , P. 12 .

(23) David Glasner and Thomas F. Cooley , Business cycles and depressions: an encyclopedia , Garland Publishing , New York , 1997 , PP. 517 – 518 .

(24) Ibid. , PP. 316 – 317 .

(25) Douglas A. Irwin , Antebellum Tariff Politics: Regional Coalitions and Shifting Economic Interests , The Journal of Law & Economics , Vol. 51, No. 4 , Published by: The University of Chicago Press for The Booth School of Business , University of Chicago (November 2008), PP. 730 – 731 .

(26) F. W. Taussig, The Tariff, 1830-1860, Op. Cit. , P. 319.

(27) F.W. Taussig , The Tariff History of the United States, Op. Cit., P. 104 .

(28) William Elder, Questions of the Day: economic and social, Book from the collections of University of Michigan, 1871, PP. 200 – 201 .

(29) مارتن فان بيورن (1782-1862): الرئيس الثامن للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في 5 كانون الاول في بلدة كندرهوك Kinderhook في نيويورك من عائلة ذات أصول هولندية ، تلقى تعليمه في أكاديمية كيندرهوك ، انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك بين عامي 1813 – 1828 ، وشغل العديد من المناصب الحكومية من بينها وزير الخارجية بين عامي 1829-1831 ، ثم عين وزيراً مفوضاً للولايات المتحدة لدى بريطانيا 1831 – 1832 ، ونائب الرئيس جاكسون بين عامي 1833-1837، ، ثم انتخب رئيساً للولايات المتحدة بين عامي 1837 – 1841 ، وهو اول رئيس للولايات المتحدة وهو من اصول غير إنكليزية ، للمزيد من التفاصيل ينظر :

Portrait and biographical record of Suffolk county (Long Island) New York , Publisher . New York, Chicago, Chapman , 1896 , PP. 47 – 48

(30) U.S. Department of Commerce, Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1970, Washington, D. C., 1975, P. 1106.

(31) Congressional Globe, 27th Congress, Op. Cit., June 17, 1842, P. 650.

(32) Congressional Globe, 27th Congress, Op. Cit., June 17, 1842, P. 650.

(33) Congressional Globe, 27th Congress, Op. Cit., June 17, 1842, P. 651.

(34)جيمس بيوكانان (1791 – 1868) : الرئيس الخامس عشر للولايات المتحدة (1857-1861) ، ولد في 23 نيسان في مقاطعة فرانكلين Franklin بولاية بنسلفانيا ، درس القانون في كلية ديكنسون Dickinson بولاية بنسلفانيا ، وتخرج منها في عام 1809 ، تم انتخابه في مجلس النواب الأمريكي بين عامي 1821 – 1831 ، ثم شغل منصب وزير الولايات المتحدة المفوض في روسيا للمدة ما بين 1832 – 1833 ، ثم انتخب

عضواً في مجلس الشيوخ الامريكي بين عامي 1834 – 1845 ، بعدها شغل منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس جيمس بولك ، عقب ذلك تم تعيينه وزيراً مفوضا للولايات المتحدة في بريطانيا بين عامي 1853 – 1856 ، ثم تمكن من الفوز في الانتخابات الرئاسية عن الحزب الديمقراطي في عام 1856 . للمزيد من التفاصيل ينظر :

The Encyclopedia Americana ,Vol.17, P. 411 .

(35) الحزب الديمقراطي :- واحد من بين اقدم الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة ، وتعود اصول الحزب الى ما كان يسمى بالحزب الجمهوري – الديمقراطي الذي تأسس عام 1792 على يد توماس جيفرسون وجيمس ماديسون، وقد تشكل بهذا الاسم تحت قيادة الرئيس اندرو جاكسون عام 1829 بعد ان حدث انقسام بين اعضاء الحزب السابق ، وعرف الحزب بعد ذلك بالفكر المحافظ ودفاعه عن نظام العبودية ، وكانت له شعبية كبيرة في الجنوب والتي انحسرت بعد نهاية الحرب الاهلية بشكل مؤقت . للمزيد من التفاصيل ينظر: حاكم فنيخ علي الخفاجي ، الحزب الديمقراطي ودوره في الحياة السياسية الأمريكية (1801-1828) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بابل ، 2010.

(36) Congressional Globe, 27th Congress, Second Session , Washington D.C., July 13, 1842, P. 752.

(37) Congressional Globe, 27th Congress, Op. Cit., June 20, 1842, P. 658.

(38) Congressional Globe, 27th Congress, Op. Cit., July 7, 1842, P. 732.

(39) Congressional Globe, 27th Congress, Op. Cit., July 5, 1842, P. 851.

(40) Congressional Globe, 27th Congress, Op. Cit., July 8, 1842, P. 735.

(41) F.W. Taussig , The Tariff History of the United States, Op. Cit., P. 105 .

(42) Ibid., P. 105 .

(43) James M. McPherson, Battle Cry of Freedom: The Civil War Era (New York: Oxford University Press, 1988), P.192.

(44) John Moore, Op. Cit. , P. 63.

(45) Lacy K. Ford , Republican Ideology in a Slave Society: The Political Economy of John C. Calhoun , The Journal of Southern History , Published by: Southern Historical Association , Vol. 54, No. 3 (Aug., 1988), PP.418 - 420 .

(46) Douglas A. Irwin , Op. Cit. , PP. 731 – 732 .

(47) Edward Stanwood , American tariff controversies in the nineteenth century , Vol. 2 , Publisher Westminster, Constable , 1903 , PP. 28 – 29 .

(48) Douglas A. Irwin , Op. Cit. , P. 732 .

(49) Congressional Globe, 27th Congress, Second Session , Washington D.C., 1842, P.548 .

(50) Paul Kaplowit, The United States Tariff Commission: Final Report to the Committee on Finance of the United States Senate on Investigation, Washington, D. C., 1967, P. 79 .

(51) Ared Maurice Murphy, The Big Four Railroad in Indiana, Indiana Magazine of History, Vol. xxi , No.2 and 3, (June–September 1925), P.112.

(52) C. Knick Harley, International Competitiveness of the Antebellum American Cotton Textile Industry , The Journal of Economic History, Vol. 3 ,1992 , PP. 559-560.

(53) John Moore, Op. Cit. , P. 65.

(54) Ibid., P. 65.

(55) سهى عبد الأمير ، ص 174 .
(56) المصدر نفسه، ص 173 .
(57) F.W. Taussig , The Tariff History of the United States, Op. Cit., P. 101 .
(58) H. Lee Cheek, Jr., ed., John C. Calhoun: Selected Writings and Speeches, (Washington, D. C.: Regnery Publishing, Inc., 2003), P. 285 .
(59) جيفرسون ديفيز (1808-1889) : سياسي امريكي ولد في 3 حزيران في مقاطعة فيرفيو Fairview بولاية كنتاكي ، انضم الى الحزب الديمقراطي وانتخب نائباً في مجلس النواب عن ولاية المسيسيبي بين عامي 1845-1846، وشارك في الحرب ضد المكسيك ، ثم شغل منصب وزير الحرب بين عامي 1853-1857، وبعدها اصبح عضواً في مجلس الشيوخ 1857-1861، وبعد انفصال الولايات الجنوبية اصبح رئيساً للولايات الكونفدرالية بين عامي 1861-1865، وعقب هزيمته في الحرب الاهلية تم القاء القبض عليه في عام 1865 ، واتُهم بالخيانة وسُجن في فورت مونرو في فرجينيا ، وتم إطلاق سراحه بعد عامين ، للمزيد من التفاصيل ينظر : وائل كريم خضر، جيفرسون ديفيز ونشاطه العسكري والسياسي في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية حتى عام 1889، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة واسط ، 2014.
(60) Charles A. Beard and Mary R. Beard, The Rise of American Civilization (New York: The MacMillan Company, 1936), Vol II, P. 6.
(61) F. W. Taussig, The Tariff, 1830-1860, Op. Cit. , P. 317 .
(62) Daniel Pearl, System, Process, Agency, and Contingency in the Study of Antebellum Policymaking: The Tariff of 1846, Journal of the Civil War Era , Vol. 7, No. 2 , Published by: University of North Carolina Press , (June 2017), P. 181 .
(63) F. W. Taussig, The Tariff, 1830-1860, Op. Cit. , PP. 317 – 318 .
(64) F.W. Taussig , The Tariff History of the United States, Op. Cit., P. 105 .
(65) Ibid., P. 106 .
(66) C. Knick Harley, Op. Cit. , PP. 559-560.
(67) جيمس بولك (1795-1849) : الرئيس الحادي عشر للولايات المتحدة الامريكية ، ولد في مقاطعة مكلينبرغ Mecklenburg بولاية كارولينا الشمالية ، وانضم الى الحزب الديمقراطي ، انتخب نائباً في مجلس النواب عن ولاية تينسي بين عامي 1833-1835 ، وبعدها اصبح رئيس مجلس النواب بين عامي 1835-1839، ثم تولى منصب حاكم ولاية تينسي للمدة ما بين اعوام 1839-1841، وفي عام 1845 اصبح رئيس الولايات المتحدة لمدة رئاسية واحدة، وفي عهده اعلنت الولايات المتحدة الحرب على المكسيك عام 1846 واستمرت حتى عام 1848 ، وتوصل إلى تسوية مع المملكة المتحدة حول ولاية أوريغون المتنازع عليها ، وتوفي بعد ثلاثة أشهر من مغادرته البيت الأبيض ، للمزيد من التفاصيل ينظر : احمد مهدي عبد النبي ، جيمس بولك ودوره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية 1795-1849 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، الجامعة العراقية ، 2020.
(68) روبرت ووكر (1801 – 1869) : سياسي امريكي ولد في 19 تموز في نورثمبرلاند Northumberland بولاية بنسلفانيا ، انضم الى الحزب الديمقراطي ، شغل منصب عضو مجلس الشيوخ الأمريكي من ولاية ميسيسيبي بين عامي 1835 - 1845 ، ثم تولى منصب وزير للخزانة من 1845 إلى 1849 ، وتولى مسؤولية إدارة الأموال المتعلقة بالحرب الأمريكية - المكسيكية ، وساهم في مشروع قانون التعريفة الجمركية لعام 1846 والتي سميت بأسمه تعريفة ووكر ، بعد ذلك اصبح حاكم اقليم كانساس 1857 . للمزيد من التفاصيل ينظر :
The Encyclopedia Americana ,Vol.28, PP.286-287.
(69) John M Dobson, Op. Cit. , PP. 12 – 13 .
(70) Ibid. , P. 13 .
(71) F. W. Taussig, The Tariff, 1830-1860, Op. Cit. , P. 318 ..
(72) Ibid. , PP. 13 – 14 .
(73) F. W. Taussig, The Tariff, 1830-1860, Op. Cit. , P. 319.
(74) Andrew J. Clarke, Tariff Politics and Congressional Elections: Exploring the Cannon Thesis, University of Virginia, 2014, P. 1 .
(75) Ibid., P. 1 – 2 .